IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

The Synonymous Grammatical Terms in Ibnul-Khabbaz's *Tawjeeh ul-Luma'*

Asst. Prof. Dr. Abdel Wehab Cheikh Elhattab Cheikh Saad Bouh*
University of Sheikh Mohammad Al-Amin Ash-Shinqiti, Mauritania
E-mail: hatap7080@gmail.com

Keywords:

-scientific term
- synonymous
- grammar
- Ibnul-Khabbaz
- luminaries

Article Info

Article history:

Received: 16-4-2021
Accepted: 17-6-2021

Available online

Abstract

Terminology is considered the basis for the actual start of science and its spread among specialists. In order to know the purposes of its words, and to understand the goals of its rulings and its characteristics, the concepts are the translation of science and its illuminating problems of its contents. Hence, the research meant touching the tandam term. The extent of its contribution to the composition of grammar, by making it palatable. Close the intake so that it is loose for all seekers. This will not happen until the term is based on a strong building block regulated by universal laws that prohibit its leniency in its use, and the creation of what would break the bonds of knowledge. In order for the study to achieve its desired purpose, it was embraced in a unique grammatical work, which is to direct the glory to the scholar Ibn El-Khabbaz, trying to show his thinking about the scientific term of tandam, and the effect of that in facilitating the material of grammar, and his contribution to the inclusion of its provisions and chapters. To achieve this, the research is organized in three axes, and a conclusion included the extraction of the research findings.

* **Corresponding Author**: Asst. Prof. Dr. Abdel Wehab Cheikh , **E-Mail**: hatap7080@gmail.com
Tel. +22241231328 **Affiliation**: University of Sheikh Mohammad Al-Amin Ash-Shinqiti – Moretania

المصطلحات النحوية المترادفة في توجيه اللمع لابن الخباز (ت639هـ)

أ. م. د. عبد الوهاب الشيخ الحطاب الشيخ سعد بوه

جامعة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي– موريتانيا

الكلمات الدالة: -

- المصطلح العلمي
- الترادف
- النحو
- ابن الخباز
- توجيه اللمع

الخلاصة: تعد المصطلحات الأساس في الانطلاقة الفعلية للعلم وإشاعته بين المتخصصين، ليتعرفوا على مقاصد ألفاظه، ويتبينوا مرامي أحكامه وخصائصه، إذ المفاهيم هي ترجمان العلم ومشكاته المضيئة لمضامينه ، ومن هنا عني البحث بالتطرق لموضوع المصطلح المترادف ، ومدى إسهامه في تنضيد علم النحو، بجعله سائغا، قريب المأخذ حتى يكون رخواً لجميع الطالبين، ولن يتأتى ذلك حتى يكون المصطلح مؤسسا على لبنة قوية تنظمها قوانين كلية تمنع من التهاون في استخدامه، وإحداث ما من شأنه أن يفصم عرى العلم.

ولكي تحقق الدراسة غرضها المنشود احتضنت في مؤلف نحوي فريد، - هو توجيه اللمع للعالم ابن الخباز-، محاولة إظهار تفكيره إزاء المصطلح العلمي المترادف، وأثر ذلك في تسهيل مادة النحو، وإسهامه في لمّ شمل أحكامه وفصوله. وتحقيقاً لذلك جاء البحث منتظماً في ثلاثة محاور، وخاتمة تضمنت عصارة ما توصل إليه البحث.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 16_5_2021

القبول: 17_6_2021

التوفر على النت

مقدمة

اللغة عماد التواصل بين بني الإنسان، فهي وسيلة التفاهم والتفاعل بينهم، تحقيقاً لرغباتهم الاجتماعية والبيولوجية، ونظراً لاختلاف أجناس البشر وبيئاتهم تعددت اللغة لتحقق لكل حاجيته. ولم يكن ذلك ليقع إلا بالاتفاق على اقتطاع ألفاظ من اللغة ليسهل التعارف على الحاجات الأساس، من هنا جاء الدور الأساس للمصطلح باعتباره الإجراء الأمثل لاختزال لغة التفاهم وجعلها قادرة على احتواء المتلاغين في مجال معين، سواء كان اجتماعيا، أو علميا... إلخ. ولذا نقف على قول الجاحظ مبينا فضل المصطلحات في التخصصات العلمية، حيث يقول "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف"[1].

ومما لا شك فيه أن المصطلح النحوي مرّ بأطوار قبل أن تستقر مفاهيمه المدرسية على ما هي عليه الآن، ذلك أننا نجد عند القراءة المتأنية لكتب النحو الأولى، تفاوتاً بين المصطلحات على مستويي: الشكل ـ البساطة والتعقيد ـ والوضوح، فكلما بعدت مسافتنا عن القرنين: الثاني والثالث الهجريين، لمسنا نضجاً في المصطلح، تشذيباً للفظ، وصقلاً للمعاني المفهومية.

وهذا التفاوت المنهجي ليس خاصاً بالنحو، وإنما هو سنة ثابتة في كل العلوم، لأن الواضع الأول غالباً ما يلقي أفكاره أو محاضراته التأسيسية بشكل عفوي ثم بعد لأي يصقل فكره بالتجارب البحثية فتشذب ألفاظه وتنضج مفاهيمه العلمية. فإذا كانت اللغة "تذبل وتذوي وتموت تبعاً لحيوية أهلها ويقظتهم، وأثرهم في الدورة النشيطة للحياة"[2]. فالمصطلحات العلمية ليست بمعزل عن اللغة، بل هي غصن نابت فيها، حيث تشتهر بحركة اللغة وازدهاها، وتخبو وتضعف لندرة اللغة.

والحديث عن المصطلح لدى المتقدمين ميدان رحب للقول، حيث وضع المصطلح وشروطه واختلاف لفظه واتحاد مفهومه، واتفاق اللفظ وتباين المعنى، ينضاف إلى ذلك علاقات المصطلح وترحاله بين العلوم وانعكاسات ذات على المعارف بشكل عام.

والبحث في غاياته يلتمس وضع اليد على المصطلحات النحوية المترادفة التي وردت في أثناء شروحات ابن الخباز سواء نبه على تواردها، أم تداولها دون التنصيص تواؤمها الدلالي.

وهنا سأبحث في المصطلح عند ابن الخباز لأتبين تفكير المصطلح، وكيف نظر إليه ابن الخباز، ومدى تقييمه للشروحات المصطلحية التي قدمت للمصطلحات النحوية قبله، علماً أن ملحظ الترادف في العبارات الاصطلاحية هو الوجهة التي يممها الباحث

المحور الأول: الترادف المصطلحي

برزت ظاهرة الترادف في اللغة منذ فجر التأليف الإسلامي، حيث لحظها اللغويون ساعة نظرهم في اللغة، جمعاً وتفكيكاً، وتحليلاً، لذا قاموا برصد الألفاظ المتفقة دلالياً، والتنبيه على مجاريها، يدل على ذلك قول سيبويه : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[3]. فسيبويه يقرّ بوجود الترادف في العربية، وهو عنده أن تختلف الكلمتان أو الكلمات في الصورة وتتفقان في الدلالة. والعلماء انقسموا على الترادف طائفتين بين مؤيد له، ومعارض،[4] وإنما عارضوا مخافة أن يقع الشطط في إرهاق المتلقي بإيهامه في تصور المفهوم بحشد ألفاظ لا تجدي قيمة تداولية على النص.

- **الترادف في اللغة والاصطلاح**

الترادف في اللغة هو التتابع قال ابن فارس :"الراء والدال أصل واحد مطرد يدل على اتباع الشيء. فالترادف التتابع، والرديف الذي يرادفك ... ويقال نزل بهم أمر فردف لهم أعظم منه، أي تبع الأول ما كان أعظم منه"[5]. فمعنى الترادف اللغوي تلازم والتحام بين الشيئين أو الأشياء، بحيث يكون أحدهما معاقباً للثاني في الحدوث. أما الترادف الاصطلاحي فهو: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ويطلق على معنيين: أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم، ومن نظر إلى الأول فرق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما"[6]. والمترادف يقابل المشترك قال الجرجاني :"المترادف: ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر؛ كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه، كالليث والأسد"[7].

- **شروط الترادف**

أعني بها الضوابط المنهجية التي تجعل الترادف خاضعاً لقانون كلي يعرف من خلاله وشائج الألفاظ، وما يحصل بينها من تقارب دلالي أو تنافر. والعلماء حسب رمضان عبد التواب "يشترطون شروطاً إذا تحققت أمكننا القول بأن بين الكلمتين ترادفاً، وفيما يلي نلخص أهم الشروط"[8] :

أ- الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً.

ب - الاتحاد في البيئة اللغوية .

ج - الاتحاد في العصر.

د- ألّا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي آخر"

فهذه القيود إذا وُقف عليها مجتمعة جاز أن يقال في وصف العلاقة بين الألفاظ بأنها مترادفة. على أن تحققها قد يكون من المحال ؛ لأن اللغة نقلت مختلطة اللهجات، فلا يكاد يميز بين لهجتين إلا في ألفاظ محدودة، وقد أسهم في ذلك التداخل بين القبائل جغرافياً، علاوة إلى ما كان يحصل من الاجتماع في الأسواق ومواسم الحج، والحروب مما يعسر معه، حقا معرفة ألفاظ لهجة كاملة أحرى لهجات، لأجل ذلك "جعل "الترادف التام صعب الوجود بل غير موجود على الإطلاق"[9]. ومهما يكن من أمر الترادف والخلاف فيه أهو موجود أصلاً في العربية؟ أم غير موجود؟ فإنني هنا أميل إلى القول بالترادف لتجري المفاهيم على نسق واحد، دون أن يحتاج إلى تأويل أو تعسف يعرقل حركة العلم بسبب اضطراب المصطلح والمفاهيم الحاملة لمتصورات العلم.

إن المتتبع للتراث النحوي يلفي ظاهرة تعدد الأسماء الاصطلاحية على المفهوم الواحد فاشية على ألسنة النحاة وفي مؤلفاته، حتى صارت مهيعاً مستساغاً، وطئه المتقدمون ثم اقتفى أثرهم المتأخرون، فغدا ذائع الصيت، بادياً للعين. وبالموازنة بين حضوره في المباحث يلحظ ندرته في الكتب الأولى للنحو، وغزارته لدى المتأخرين، فسيبويه أجرى عبارات اصطلاحية مختلفة على مفهوم واحد، نحو إطلاق الإضافة، للنسبة، والتحقير على التصغير"[10]. لكن مع تطور المصطلح نجد المتأخرين استشعروا تفاقم الترادف فحشدوا في دراستهم المحتملات الاصطلاحية للمفهوم مخافة أن يظنّ باللفظ لبس دلالة جديدة، فمن ذلك حديث العكبري عن مصطلح التمييز، قائلاً: "التّمييز وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض ويسمى البيان والتبيين والتفسِير والممّيز"[11]. وإنما حشد العكبري الألفاظ الاصطلاحية الأربعة للتمييز، تنبيها للمتعلم، وإرشاداً له، لئلا يتيه في مفاوز تعدد الألفاظ للمعنى الواحد، فيهلك في سراب ألفاظها.

المحور الثاني: الترادف في توجيه اللمع

توجيه اللمع كتاب مفيد، سهل اللفظ، قريب الشرح، تناول فيه ابن الخباز شرح ألفاظ لمع الأدلة في النحو لابن جني. ولما كان من أهم موضوعات اللمع الاهتمام بالمصطلحات العلمية، تذليلاً وتفسيراً ، حاول ابن الخباز تقريبها أكثر لتستوعب مدلولاتها، ومن ثم حرص على أن ينبه على المتصورات المختلفة لفظاً، المتحدة معنىً، ليدرك متلقي العلم، والشادي فيه مدى تلاقي الألفاظ الاصطلاحية على المعني، فلا يحصل لديه خلط أو يعدل إلى تفسير اللفظ على غير ما وضع له.

وفي أثناء متابعتي لتوجيه اللمع رصد البحث معالم يظهر منها شغف ابن الخباز بتقريب المفاهيم الاصطلاحية، لتتصور بجلاء لا لبس، ولا غموض في عباراتها، ولا أحكامها، وتلك المعالم هي:

أولاً: المصطلحات المترادفات دون تعيين مدرستها النحوية

اقتطع أهل العلوم ألفاظاً من اللغة، لتدل على معان خاصة يفهم منها مقصود أهل ذلك العلم، طلباً لإحراز مباحثه، وتمييز خصائصه. وابن الخباز كان من الذين يرون وقوع الترادف في المصطلحات، فقد دأب على تأمل المتصورات النحوية وشرح مكنوناته، ثم ذكر مترادفاتها إن وجدت، وكان منهجه في دراسة الترادف أن يثبت المصطلح المذكور عند ابن جني أولاً، ثم يتبعه باللفظ المرادف له في المعنى، وبعض الأحيان يعدد للمصطلح أكثر من رديف. وللتدليل

على تسويغ ابن الخباز لجواز تعاقب اللفظين أو الألفاظ على مفهوم نحوي واحد نبرز ذلك انطلاقاً من الأمثلة التالية:

أ- تعاقب مصطلحين على مفهوم واحد

أجرى ابن الخباز على المصطلح الشائع في الدراسات النحوية تسمية أخرى تبعاً لبعض مقولات النحويين، فمن ذلك ما نقف عليه لدى دراسة المفاهيم التالية:

جمع التذكير

المقصود به الجمع الذي يشير إلى مذكرين، نحو زيدون، ومذنبون، وبعضهم يسميه جمع المذكر السالم.[12] وابن الخباز تناول المصطلح محدداً بعض سماته الشكلية قائلاً: "هذا الجمع معرب بالحروف بمنزلة التثنية"[13]. ثم ذكر له لقباً آخر لا يوازي الأول في الشيوع فقال: " ويسمى ذا الهجائين[14] وهنا ألمح إلى سبب تلقيبه بالهجائين، "لأن هجاءه في الجر والنصب غير هجائه في الرفع، ألا ترى أن زيدين غير زيدون"[15]. فاختلاف البنية الشكلية في الإعراب بسبب العامل النحوي أنتج مصطلحا علميا، ذلك أن جمع المذكر في حالتي الجر والنصب يتحد شكله الخارجي، إذ نجد في آخره نونا مسبوقة بياء، نحو: رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، فلفظ المسلمين متحد في الحالتين، أما من حيث البناء النحوي فهما مختلفان حسب الموقع الإعرابي، فالمسلمون في الجملة الأولى وقعت الرؤية عليهم، لأنها مفعول به للفعل، لذا تعرب على أنها منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة، أما الجملة الثانية فوقع فيها المسلمون صلة للمجرور، لهذا يقول النحوي في إعرابها "بالمسلمين"، الباء حرف جر، المسلمين مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة.

إذا قارنا بين الحالتين السابقتين مع حالة ثالثة وهي الرفع لحظنا فرقاً في البنية اللفظية، نحو: جاء المسلمون، ونظراً لاختلاف الشكلين في البنية، سمي هذا النوع من الجمع بذي الهجاءين لوجود الياء والواو فيه حسب اقتضاء العامل.

وقد يصرح ابن الخباز بتعيين واضع المصطلح، وهذا المنهج نادر عنده، ، يلفى ذلك عند حديثه عن النسب قال "النسب والنسبة بمعنى واحد, وسيبويه يسميه باب الإضافة"[16]. فسيبويه سمى النسب إضافة قال : هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة[17] . وتسميته بالنسبة أشمل، لأمرين:

أ- للصوق، لأنه خال من المجاز، فالنسبة النحوية تشي باتصاف المنسوب بما نسب إليه.

ب- يقي من اللبس، لأن مصطلح الإضافة شاع إطلاقه على الاسمين المتضايفين، فكان اختصاصه بمجرى واحد أولى في حركية المصطلحات ودرء اللبس عنها.

ومنه إحالته إلى سيبويه لدى حديثه عن المقصور قال في علة تسميته بالمقصور "لأن بناءه أطول من بنائه، وسيبويه يسميه المنقوص[18].

وربما استعمل مصطلحين لمفهوم واحد دون أن يرشد إلى اتحادهما كما عهدناه في الأمثلة السابقة. ففي حديثه عن قسمة الأفعال نجده يعاقب بين الحال والحاضر دون أن يشعر باتحادهما في المدلول، وإنما ترك ذلك للقارئ كي يكشف بنفسه الترادف بين المفهومين، اعتماداً على السياق الذي يردان فيه. جاء في حديثه عن تقسيم دلالة الفعل الزماني "فالفعل لا يخلو من أن يكون زمان الإخبار به زمان وجوده أو غير زمان وجوده، فإن كان الأول فهو الحال، وإن كان الثاني: فلا يخلو زمان وجوده من أن يكون وجوده مترقباً أو مقتضياً، فالأول: المستقبل، والثاني: الماضي"[19]. فهنا كان الحديث دائراً في تقسيم مصطلح الفعل إلى ثلاثة: الحال، والمستقبل، والماضي، لكن سرعان ما وجدنا الحال يتحول إلى صيغة أخرى مع المحافظة على اتحاد المفهوم، ذلك أننا ألفيناه يأتي باسم الحاضر، وذلك في أثناء معالجته لتحديد كل من أقسام الفعل قال ابن الخباز: "والحاضر: هو الذي في أوله زيادة المضارعة، وكان زمان الإخبار به زمان وجوده، قولك: يصلي، ويقرأ، تقول ذلك وهو في الصلاة والقراءة"[20]. فالحاضر مع أن لفظه لم يرد لدى تقسيم الفعل في السابق غير أن السياق والحد يشهدان على أنه مماثل للحال. وربما سماه "فعل الحال "وقال قوم الأصل فعل الحال؛ لأنه موجود والمستقبل والماضي معدومان"[21].

التصغير وهو مصدر من صغّرت الشيء إذا قللته، ابن فارس: " الصاد والغين والراء أصل صحيح يدل على قلة وحقارة"[22]. وجعل ابن الخباز التحقير موافقاً له في الدلالة الاصطلاحية قائلاً :"التصغير والتحقير بمعنى واحد"[23]. فلفظ المصطلحين مختلف مع المحافظة على تواردهما على المعنى الدلالي.

التوكيد يعد التوكيد من التوابع المهمة في تقوية الكلام ودفع اللبس والاحتمال عن الخطاب، وابن الخباز جعل التأكيد تعبيراً ثانياً متفرعاً عنه، و"يقال: توكيد وتأكيد، والأولى لغة القرآن[24]. قال تعالى :(وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) [25].

الأمكن / المنصرف/ غير المنصرف/ المتمكن

يعد الأمكن والمتمكن مفهومين متقاربين في اللفظ لكنْ بينهما فروق وظيفية وشكلية، قال ابن الخباز مبيناً الحدود الفاصلة بينهما "واعلم أن الأمكن أخص من المتمكن؛ لأن المتمكن هو المعرب، والأمكن هو المنصرف"[26]. ذلك أن المتمكن هو الاسم الممنوع من الصرف، نحو عمران، وفاطمة، أما الأمكن فدلالته أخص، إذ لا يطلق إلا على الاسم المتوغل في باب الاسمية، وخاصيته دخول تنوين الصرف.

وقد يستعمل النحاة لفظ "غير" مضافاً إلى متصور نحوي، لإبعاد الضد، نحو : غير المنصرف، غير المعرب، غير الصريح وقد شاع هذا الأسلوب في النحو حتى صار مصطلحاً متعارفاً عليه، يقابل اللفظ المثبت، واعتقادي أنه متسرب من المباحث المنطقية. وابن الخباز استخدم هذه الغيرية، فقال في حديثه عن الترادف : "وغير المنصرف يسمى متمكناً، ولا يسمى بالأمكن"[27]. والجامع بين المتمكن والأمكن هو اشتراكها في خاصية الإعراب. قال ابن يعيش: التمكن هو استحقاق الاسم الإعراب بحكم الاسمية؛ وما لا ينصرف معرب، فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه"[28].

بدل المصدر من أقسام البدل بدل المصدر وهو: أن تبدل الاسم من الاسم والثاني دال على معنى يوصف به الأول، وهذا يسمى بدل المصدر ، وبدل الاشتمال أيضًا"[29]. فالشهرة لبدل الاشتمال، أما بدل المصدر فذكره قليل في ألسنة النحاة.

كان وأخواتها وهي الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية، فتحدث الرفع للأول، والنصب للثاني، وربما لقبت كان وأخواتها بمصطلح آخر أشار إليه ابن الخباز قائلا :" وتسمى هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا تستغني بالمرفوع"[30]. فمصطلح كان وأخواتها ملحوظ من اللفظ الخارجي، أما لقب الأفعال الناقصة فمرده المعنى الدلالي، ذلك أن النحوي وقت وضعه للمصطلح يعتمل في ذهنه خاصية افتقار هذا النوع من الأفعال إلى مكمّل يمدها بحاجاتها حتى تأخذ معمولاتها اللفظية لتفيد خطاباً، ومن ثم ساغ لهم أن يسموها أفعالاً ناقصة.

الجملة الاسمية/ جملة المبتدأ والخبر

ميز النحويون بين نوعي من الجمل، وذلك انطلاقاً من العنصر المركزي المتصدر للجملة، فإن كان فعلاً سميت بالفعلية، وإن كان اسماً لقّبت بالاسمية، وبعضهم يطلق عليها جملة المبتدأ والخبر، قال ابن الخباز "اعلم أن الجملة من المبتدأ والخبر تسمى «جملة اسمية»

لأن أولها اسم"[31]. فاللقب جيء به من اللفظ الأول للجملة، والتسمية بالاسمية أولى، لأنها وظيفية؛ حيث يحضر فيها العامل النحوي، لذا كثر ذكرها بجانب الفعلية باعتبارها موازية لها، في حين أن لقب جملة المبتدأ والخبر إعرابي، وبما أن الإعراب في أصله ينطلق من المفردات باعتبارها الوحدات الصغرى المكونة للنص، ثم يرد في النهاية إلى العناصر التركيبة المؤلفة للنص، وتحقيقاً للمناط النحوي وصفت العناصر الكبرى انطلاقاً من قسمة اللفظ العربي، فقيل: الاسمية والفعلية، وإنما استبعدت الحرفية؛ لافتقار الحرف وبعده عن المركزية. وما ذكره ابن هشام من إضافة الظرفية[32]، فمحله التجوز، فالظرف يدخل في مفهوم الاسم العام، فلا وجه لاستقلاله بالعنصر التركيبي، ولأجل ذلك أنكر بعض النحويين القسمة الثلاثية، حيث: يرجع هذا القسم (الظرفية) إلى أحد قسيميه"[33]. وهذا ما ألمح عليه د.فاضل السامرائي فقال : والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو"[34].

ب ـ توارد مصطلحات على دلالة واحدة

حرصُ ابن الخباز على تقريب المتصورات النحوية دفعه إلى التنصيص على المصطلحات المشتركة في الدلالة، خشية أن يقع سوء فهم لدى المتعلمين للعلم.

التمييز ورد في اللمع لابن جني "باب التمييز" قال ابن الخباز ذاكراً مرادفين له : ويسمي التبيين والتفسير، وهي في الأصل مصادر"[35]. فهذان المصطلحان لم يعمد ابن الخباز إلى ذكرهما ترفاً، وإنما قصد تنبيه المتلقين لدى توارد العبارات الاصطلاحية، فينبغي اليقظة لذلك، لئلا تحمل المفاهيم معنى غير ما قصده الواضع. ولعل أنجع سبيل في ضبط دلالات الألفاظ، يكون بالاعتماد على السياق التداولي الذي ترد فيه المصطلحات، حيث ترشد القرائن إلى تعيين المقصود، وتبعد المعاني الأخرى، رغم شهرتها الاصطلاحية.

النعت / الصفة

ومما جرى فيه مفهومان على معنى نحوي واحد ما جاء في تعليق ابن الخباز على قول ابن جني "باب الوصف" إذ قال : "يقال: وصف، وصفة، ونعت"[36]. فالنعت والصفة يجريان على التابع الموضح لمعنى في متبوعه. وهل المصطلحان متفقان لا يفرق بينهما إلا اختلاف اللفظ، أم هناك فروق دلالية؟ يجب عن ذلك شيخ ابن الخباز لدى جوابه عن سؤال تلميذ ابن الخباز، قال :"وسألت شيخنا رحمه الله عن الفرق بين الوصف والنعت فقال: النعت يستعمل فيما يتغير، والوصف يستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير، ولذلك يقال: صفات الله ولا يقال: نعوت الله، ولم تستعمل العرب النعت إلا في غير الله. قال الراجز أنشده أبو سعيد:

أنعت أعيارًا رعين الخنزرا ... أنعتهن أيرا وكمرا[37].

ويبدو أن ابن الخباز اقتنع بما قاله شيخه، فلم يناقش في ما أخبره. وللنحاة في هذا كلام طويل، والذي أطمئن إليه اتحادهما في المفهوم بغض النظر عن المنعوت وجنسه وما يتمير به عن غيره.

التوكيد اللفظي/ التكرير

قسم ابن الخباز تبعا للنحاة التوكيد إلى قسمين :"التوكيد... ينقسم قسمين" ثم أومأ إلى الأول فقال: أحدها: أن تكرر اللفظ بعينه، ويسمى التوكيد الصريح، والتوكيد اللفظي"[38]. يلحظ في النص ورود ثلاثة مصطلحات أحدها ورد بعبارة أقرب إلى تعين شكل المفهوم، وذلك قوله : أن تكرر اللفظ بعينه" غير أنه ينبجس منها مصطلح إذا ما قيس على أخويها المذكوران بعده. التوكيد اللفظي، والتوكيد الصريح، فإذا أريد تشيب العبارة وتقليم بعض أجزائها لتواكب الاصطلاح، فتنقل لذلك من حيز المصطلح المعقد إلى التركيب المصطلح، فيقال حينئذ " التكرير اللفظي. يدل على هذا النحت ما سنقف عليه لدى حديثه عن التوكيد المعنوي، حيث لقبه بالتكرير.

التكرير المعنوي/ التوكيد المعنوي

يعد التوكيد المعنوي قسيم التوكيد اللفظي السابق ، وذكر ابن الخباز أنه يلقب بلقبين آخرين، قائلاً عن القسم الثاني من التوكيد :"الثاني: التكرير المعنوي، ويسمى التكرير غير الصريح"[39]. والغيرية حضرت هنا لتنفي التوكيد اللفظي، باعتبار أن التوكيدين يقويان الخطاب ويرفعان عنه بعض المحتملات، ولاختلافها وزع النحاة التوكيد إلى لفظي، ومعنوي ليشمل مقاصد المرسِل من نصه.

المفعول المطلق

يعلل النحويون اللاحقة "المطلق" بكونها قيداً يخرج جميع المفعولات المشتركة معه في التسمية، لاحتياجها إلى وصلة تفرق بينها، كي يحدد نوعيتها، نحو المفعول به، والمفعول فيه...إلخ. وذكر ابن الخباز في تناوله للمفعول المطلق عبارات اصطلاحية فقال :" وهو المصدر، ذكر أبو بكر بن السراج المصدر في أول المنصوبات"... وإنما بدأوا به، لأنه المفعول الحقيقي... وتسميه مفعولا وغيره يقيد بالتسمية"[40]. فإذن نحن أمامنا جملة من المفاهيم تعاقب المفعول المطلق دلالياً، فهو المصدر، والمفعول الحقيقي، والمفعول.

ثانيا: المصطلح المترادف بين البصريين والكوفيين

من الأمور التي كانت وراء تعدد ألفاظ المصطلحات النحوية ذات المفهوم الواحد، اختلاف المنهج بين البصريين والكوفيين، حيث لم يقتصر التباين بينهما على منهج التعامل مع الشاهد، إقراراً أو إنكاراً، أو تأويلاً، بل جاوز ذلك ليصل إلى الاستقلالية في وضع العبارة الاصطلاحية وتوليدها كي تفهم غاياتها التداولية. لذا جعل القوزي قضية المصطلح أهم مغذ للخصومة بين الفريقين لما يطمح له الكوفيون في القطيعة مع عبارات البصريين :فالخصومة على المصطلح بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين"[41]. وهل نجح الفراء في إحداث قطيعة تامة عما أنتجه البصريون من عبارات النحو؟ الجواب المتفق عليه، لم تحدث قطيعة كلية عن البصريين. خلا أن الفراء رام التجديد وتوليد المصطلحات ـ حدث ذلك في كتابه معاني القرآن ـ حتى كاد النحو الكوفي أن ينفرد عن البصري بمتصوراته العلمية[42]، لكن أسبقية البصريين في النحو وشيوع مفاهيمهم ساعدت على خفوت المصطلح الكوفي رغم حضوره في مؤلفاتهم وعلى ألسنة علمائهم. نص ابن الخباز على بعض أسماء المتصورات النحوية لدى كل من الكوفيين والبصريين، حيث أضاف المصطلح النحوي إلى منبته. غير أن هذا الأسلوب لم يشع عند ابن الخباز، حيث اقتصر على مثالين هما:

أسماء الزمان/الظروف/ المحال/ الأوعية

شاع في الدراسات النحوية استخدام الظرف لنوع خاص من الأسماء، له مميزاته، وربما أجريت عليه عبارات أخرى. وقد صرح ابن الخباز بواضعي المصطلحات العلمية، قائلا: "والبصريون يسمون أسماء الزمان والمكان ظروفاً، قال الأصمعي: أنا نبهت الخليل على تسمية هذه الأسماء ظروفًا؛ لأني قلت له: إذا كان الشيء وعاء لغيره فما يسمى؟ فقال: ظرفًا. ويسميها الكوفيون: المحال والأوعية."[43]. ففي النص يوجد أربعة مصطلحات تجري على مفهوم نحوي واحد، فالبصريون اصطلحوا على ذلك المعنى بالظرف واسم الزمان والمكان، في حين اختار الكوفيون لقبه بالأوعية والمحال. وقد كان للدلالة المعجمية أثر في الخلاف في التسميات، وذلك لما نجده من تقارب معجمي بين الألقاب، بل نجزم باتحادها في المجاري اللغوية، وهو ما سوّغ تعدد الاصطلاح ، وهذا التنوع في التسمية لا يضرّ باستكناه حقيقة العلم، لأنه لا يعدو التسمية، يقول ابن الخباز معلقاً على المصطلحات الأربعة "وهذا النزاع اصطلاحي ولا منافاة بين التسميتين"[44].

ضمير الشأن\ المجهول

الأصل في الضمير الغائب أن يصحب بمفسّر يوضح حقيقة ما يراد منه، وغالب أسلوب العربية أن يتأخر الضمير عن مفسره، وفي حالات قد يحدث تبادل بين المفسَر والمفسِر، فيقدم ما حقه التأخير، وذلك لأسباب عاملية[45]. نحو ما يقع في التنازع. غير أن النحاة في استقرائهم للغة لحظوا في بعض النصوص وجود ضمير لا مرجع له في وحدات النص، ولتحليل ذلك لجأوا إلى التأويل لتتساوق قواعدهم مع الخطاب الفصيح.

وأول خطوة قام بها النحاة لتحليل الخطاب كانت وضع مصطلح للضمير، كي يظهر اختلافه عن باقي الضمائر. قال ابن الخباز مشعراً بعلامات هذا الضمير: "واعلم أنهم يقدمون على الجملة ضميراً يعود على شيء غير مذكور" أما لقبه فمختلف فيه فـ"يسميه البصريون ضمير شأن، ويسميه الكوفيون مجهولاً "[46]. وقد حاول ابن الخباز كشف الأسرار الباعثة على اختلاف التسمية، متكئاً على أسلوب التعليل "فتعليل الأول: أنه كناية عن الأمر والحديث. وهما والشأن بمعنى، وتعليل الثاني: أنه يعود إلى غير مذكور"[47]. فكل فريق أخذ تسمية تناسب المعنى الذي إليه قصد. وخلال تعليل ابن الخباز للبصريين تولدت وحدات مصطلحية جديدة، إذ أضاف مصطلحي الأمر والحديث، حيث أصبحا يشايعان مفهوم الشأن في المتصور الدلالي.

وفي ظلال مصطلحي الشأن والمجهول يعقد الدماميني موازنة بين التسميتين مفضلاً مصطلح البصريين على نظيره الكوفي قائلاً :"وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه بمعناه، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه"[48]. فمراعاة الدلالة في وضع المصطلح تمنحه طاقة اصطلاحية، إذ يبرز للمتلقي التواشج بين التسمية وما تحيل عليه.

المحور الثالث: اتحاد لفظ المصطلح واختلاف المفهوم " الاشتراك اللفظي"

يعد الاشتراك اللفظي باب من أبواب العربية تحدث عنه القدماء، وبينوا اطراده في اللغة العربية، وأنه مظهر جليل يدل على ثراء اللغة في المعجم والدلالة[49]. هذا قد يكون له وجاهة وقبول إن هو اقتصر على ألفاظ المعجم دون تجاوزه إلى الحقول المعرفية؛ لأن مباركة قبول الاشتراك في المصطلحات العلمية، قد يكون خطراً على العلم، إذ ربما يحمل المتلقي غير المتخصص المفاهيم إلى بعض دلالاتها المفهومية فيوقع نفسه في الحرج، ويضيع النص لحمله على غير المراد منه.

وإذا كان لا بد من قبول الاشتراك اللفظي في المصطلحات، ـ كما عرف عن القدماء ـ فينبغي التوجه إلى السياق التداولي وقرائنه، فهو الضامن لتحليل المصطلح على نسقه الصحيح، إذ يفصل بين المشتركات انطلاقاً من الأنسقة المؤلفة للنص.

لم يكن ابن الخباز ليخالف النحاة السابقين فينكر الاشتراك اللفظي في المصطلحات، بل أقرّ وقوع الاشتراك، منبهاً على بعض مظاهره، مرشداً المتعلم إلى مجاري المصطلح، وما يحمله من تنوع في المفهوم، مخافة أن يضل في مفاوز مدلولات المفاهيم.

وفي توجيه اللمع وقف البحث على مصطلحين حرص ابن الخباز على إظهار اشتراكهما في اللفظ واختلاف المدلول.

الفاعل جاء في تعقيبه على قول ابن جني "الفاعل عند أهل العربية" "وإنما قال عند أهل العربية؛ لأن غيرهم يخالفهم في معناه، فمذهب الفلاسفة أن الفاعل عبارة عن المؤثر كالنار التي تؤثر في الإحراق... ومذهب علماء الكلام أن الفاعل عبارة عن المؤثر القادر الذي يصح منه الفعل والترك، ومذهب اللغويين أن الفاعل عبارة عن الذي يوجد الفعل، وهو عند النحويين كل اسم أسند إليه فعل حقيقي غير مغير الصيغة أو شبهه مقدم عليه أبدا"[50]. فالفاعل مصطلح مركزي كثير التطواف تذرب به الألسنة في علوم شتى، كالنحو، وعلم الكلام، والفلسفة، واللغويين، غير أن الذي يميز حدود هذا اللون من المصطلحات يكون عماده على الحد، إذ هو إجراء علمي يقوم على تحليل المفهوم بذكر أجناسه وفصوله، فيرسم له سوراً منيعا تتجلّى فيه مميزاته وقرائنه، عندئذ يستبعد كل ما يشترك معه في اللفظ ويفارقه في المدلول.

المتمكن

يرد المتمكن في النحو لمعنيين: الاسم المعرب، والظرف المتصرف، قال ابن الخباز مبينا حركته في الاصطلاح، بادئاً بالأسماء المعربة "فما كان منها معرباً فهو باق على أصله، وذلك هو المتمكن، ويطلقون المتمكن على الظرف، ويعنون به الظرف الذي يجوز نقله عن الظرفية كيوم وليلة, تقول: سرت اليوم, فتجعله ظرفًا, ومضى اليوم، فتجعله غير ظرف"[51]. فالمتمكن له مجريان في العرف النحوي، ولتمييزهما، تحضر القرينة السياقية، إذ تفسر مقصد اللفظ داخل وحدات النص، فتتكشف بذلك حقيقة المدلولات.

خاتمة البحث

خلص البحث إلى نتائج عصارتها:

أن المصطلح هو مفتاح العلم، والسبيل إلى فهمه وتفهمه، وإدراك قواعده وأحكامه، وما بين ذلك من تلاقح وتفاعل مع العلوم.

حقيقة المصطلحات المترادفة ظاهرة جلية في التراث الإسلامية، لا يمكن إغفالها أو نفيها، وقد اعتنى بها المتقدمون عناية فائقة، تنبيهاً وشرحاً، كل ذلك فعلوه من أجل دفع التوهم عن حمل المصطلحات على غير ما يراد منها.

وفي البحث وقف الباحث على جهد ابن الخباز في إرسال ظاهرة الترادف في المصطلحات النحوية وتناوله لها بشكل مميز ينبئ عن إحساسه بالمشكلات التي قد تنجم عنها، لذا لم يدّخر جهداً في حشد تلك المترادفات ليجعلها بين يدي متلقي مادة النحو، حيث يقف بنفسه على التعدد اللفظي للمصطلحات النحوية، فيسلم من تحليل العبارات وإقحامها في غير ما هي له.

وفي تناول ابن الخباز للمصطلحات النحوية المترادفة رصد نوعين من الترادف: ترادف عام، يجري المصطلحات العلمية دون تخصيص استعمالها بمذهب نحوي. وترادف خاص "مذهبي بمعنى أن الترادف حصل لتمايز اصطلاحات البصريين عن الكوفيين. وإذا كان الترادف يقصد به استعمال لفظين مختلفين أو ألفاظ لمعنى واحد، فإن ذلك اقتضى من ابن الخباز النظر في ضده أي استعمال ألفاظ متفقة لمعان متنوعة، لذا نبه على بعض المصطلحات العلمية المشتركة، ليكون المتعلم على بينة من مجاري المصطلحات، فتمّت له بذلك إحدى الحسنيين: معرفة الترادف، والاطلاع على الاشتراك اللفظي. ومسك القول إن ابن الخباز وضع لبنات علمية مهمة في دراسة المصطلح النحوي والاهتمام به على أنسقة مختلفة..

هوامش البحث

---

[1]. البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت. ج1، ص:131.

[2] بواكير التأليف في مصطلح الحديث، أبو لبابة حسين ، دراسات مصطلحية، العدد الخامس، 1427هـ . 2006م. ، 111.

[33] الكتاب لسيبويه (1/ 24)

[4] ينظر، فصول في فقه العربية، 322.

[5] مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة: ردف.

التعريفات، القاضي الجرجاني، 199. [6]

[7] التعريفات، 199. وقال السيوطي عن المترادفات هي: الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد" المزهر في علوم اللغة،1\402.

[8] فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، 310.

[9] اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء (ص: 22)

[10] ينظر، الكتاب، ج3، ص:335، و ج2، ص:20

[11] اللباب، العكبري، ج1، ص:296.

[12] المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 23)

توجيه اللمع، 93. [13]

[14] توجيه اللمع، 93.

[15] توجيه اللمع، 93.

[16] توجيه اللمع، 535.

[17] الكتاب لسيبويه (3/ 335)

[18] توجيه اللمع، 84.

توجيه اللمع، 100. [19]

توجيه اللمع، 101. .[20]

[21] توجيه اللمع، 100.

[22] مقاييس اللغة، مادة: صغر.

توجيه اللمع، 549. [23]

[24] توجيه اللمع، 268.

[25] سورة النحل، الآية: 91.

[26] توجيه اللمع، 76.

[27] توجيه اللمع،77.

[28] شرح المفصل لابن يعيش (1/ 167)

[29] توجيه اللمع، 276.

[30] توجيه اللمع، 134.

[31]توجيه اللمع، 105.

[32] قال ابن هشام : انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية"، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: 492)

[33] شرح كتاب الحدود في النحو (ص: 66)

[34] الجملة العربية تألفيها وأقسامها، 160.

توجيه اللمع، 208 .[35]

[36] توجيه اللمع، 258.

[37]توجيه اللمع، 258 .

[38] توجيه اللمع، 267.

توجيه اللمع، 268 .[39]

[40] توجيه اللمع، 165، 166.

[41] المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، 162.

[42]المصطلح النحوي، 161

[43]توجيه اللمع، 185

[44] المصدر السابق نفسه..

[45] ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 539)

[46] توجيه اللمع، 140.

[47] توجيه اللمع (ص: 140)

[48] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (2/ 120)

[49] الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي (الاسم والفعل والحرف) أنموذجا، 141.

[50]توجيه اللمع، 119.

[51]توجيه اللمع، 65.

مصادر البحث

-القرآن الكريم

-البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت .

-الكتاب، عمرو بن عثمان، سيبويه (ت: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1408 هـ - 1988 م.

-التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت: 816هـ : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط2، 1403هـ -1983م.

-المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل تحقيق: د. محمد كامل بركات، ، دار الفكر، دمشق - ط1، - 1400هـ، 1980م.

-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: 911هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1،، 1418هـ 1998م.

-المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون الكليات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.

-اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء أحمد بن مصطفى اللَّبَابِيدي، دار الفضيلة - القاهرة.

-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق ط1، 1416هـ 1995م.

-الجملة العربية تألفيها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، 1427هـ، 2007م.

-الاشتراك اللفظي في المصطلح النحوي (الاسم، والفعل، والحرف) أنموذجا، حسين علي حسين الفتلي، مجلة العميد، عدد خاص بالبحوث المشاركة في وقائع مؤتمر العميد العلمي الثاني، الجزء الأول، ذي الحجة 1435هـ، 2014م.

-بواكير التأليف في مصطلح الحديث، أبو لبابة حسين ، دراسات مصطلحية، العدد الخامس، 1427هـ . 2006م .

-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين، الدماميني (ت827 هـ) تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1403 هـ - 1983 م.

-توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت639هـ) دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة -القاهرة ، ط2، 1428 هـ - 2007 م.

-شرح المفصل، يعيش بن علي (ت: 643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

-شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت: 778 هـ) دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ.

- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت - 972 هـ) تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993م.

-فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط6، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1420هـ، 1999م .

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت: 761هـ) تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق ط6، 1985م.

References

-*The Holy Qur'an.*

Abdut-Tawab, Ramadhan. *Fusl fi Fiqi i-Lugha*. Airo: Maktabt ul-Khanchi, 1999.

-Ad-Damini, Mohammad Badruddin. *Ta'liq ul-Fara'id Ala Tasheel il-Fawa'id*. Ed. Mohammad bin Abdur-Rahman Al-Mufdi, n.p., 1983.

-Al-Akbari, Abdullah bin Al-Husein. *Al-Lubabu fi 'Ilm il-Bina'i wal I'irab*. Ed. Abdullah Al-Nabhan. Damascus: Dar ul-Fikr, 1995.

-Al-Fatli, Husein Ali Husein. "Al-Ishtirak ul-Lafdhi fil Mustalah in-Nahwi: Al-Ismu wal-Fi'lu wal-Harfu Onmothajan". *Majallat ul-'Ameed*, vol. I,2014.

-Al-Jahidh, *Al-Bayan wat-Tabyien*. Ed. Abdus-Salaam Harun. Beirut: Dar ul-Jeel, n.d.

--Al-Jurjani, Ali bin Mohammad. *At-Ta'rifaat*. Ed. A Group of Editors. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya,1983.

-Al-Lababidi, Ahmad bin Mustafa. *Al-Lata'ifu fil-Lugha: Mo'jam Asma' ul-Ashya'*. Cairo: Dar ul-Fadddhila, n.d.

-Al-Makki, Abullah bin Ahmad Al-Fakihi An-Nahwi. *Sharhu Kitab il-Hudud fin-Nahwi*. Ed. Al-Mutwalli Ramadhan Ahmad ad-Damiri. Cairo: Maktabatu Wahba, 1993.

-Al-Quzi, Awadh Hamad. *Al-Mustalah un-Nahwi Nash'atuhu wa Tatawuruhu*. Riyadh: Jami'at ur-Riyadh, n.d.

-As-Samarra'i, Fadhil Salih. *Al-Jumlalt ul-Arabiya: Ta'lifuhaa wa Aqsamuha*. Damascus: Dar ul-Fikr, 2007.

-As-Sayuti, Abdur-Rahman bin Abi Bakr. *Al-Muzhir fi 'Olum il-Lughati wa Anwa'iha*. Ed. Fo'ad Ali Mansur. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya,1998.

- Ibnu Ali, Ya'ish. *Sharh ul-Mufassal*. Ed. Amil Badi' Ya'qub. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya,2001.

-Ibnu 'Aqil, Baha'uddin. *Al-Musa'id 'Ala Tasheel il-Fawa'id*. Ed. Mohammad Kamil Barakat. Damascus: Dar ull-Fikr, 1980.

-Ibnu Faris, Ahmad. *Maqayies ul-Lugha*. Ed. Mohammad Abdus-Salaam Harun. Damascus: Dar ul-Fikr, 1979.

-Ibnu Husham, Abdulah bin Yousif. *Mughni il-Labeeb an Kitab il-'A'areeb*. Eds. Mazin al-Mubarak & Mohammad Ali Hamdullah. Damascus: Dar ul-Fikr, 1985.

Ibnul-Khabbaz, Ahmad bin Al-Husein. *Tawjeeh ul-Luma'*. Ed. Fayis Zeki Mohammad Diyab. Cairo: Dar us-Salaam, 2007.

-Husein, Abu Lubaba. "Bawakeer ut-Ta'leefi fi Mustalah l-Hadith". *Dirasatun Mustalahiya*, no. 5, 2016.

-Nadhir ul-Jaish, Mohammad bin Yousif. *Sharh ut-Tasheel*. Ed.Ali Mohammad Fakhir et al. Cairo: Dar us-Salaam, 1428 AH.

-Saybawaih, Amru bin Othman. *Al-Kitaab*. Ed. Abdus-Salaam Harun. Cairo: Maktabat ul-Khanchi, 1988.